

بُورِي الْحَكَمَةِ سَدِّ بِيضَاءُ  
وَمِنْ بُورِي الْحَكَمَةِ فَقَدْ  
أُورِي قَبْرٌ كَثِيرًا وَمَا  
يُنْزَلُ إِلَّا أَوْ لَوْ أَنَّ بَابَ

الْمَنَاجِي

بُورِي الْحَكَمَةِ سَدِّ بِيضَاءُ  
وَمِنْ بُورِي الْحَكَمَةِ فَقَدْ  
أُورِي قَبْرٌ كَثِيرًا وَمَا  
يُنْزَلُ إِلَّا أَوْ لَوْ أَنَّ بَابَ

١٣١٥

قال عليه الصلاة والسلام ان لا سلام حتى ه وضار ه كذا الطريق

(٣٠) جمادى الاولى سنة ١٣٤٩ هـ ٢٨ الميزان سنة ١٣١٠ هـ ش ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠

## فتاوى المنار

(أمانة من قبودان (الصين) لأحد العلماء وأصحاب الصحف)

(س ٢٧ - ٣٢)

من أحقر الانام، عثمان بن حسين الصيفي، إلى الاستاذ العلامة محمد رشيد  
ياسيدي سلام عليكم ورحمة الله (وبعد) فقد وصل إلى الفقير الجزء الاول من المنار  
الشريف وأحاط بما فيه وسر سرورا شديدا جزاكم الله تعالى عنا خير الجزاء  
فالرفوع آتفا ان علماء الصين تنازعوا في بضع مسائل  
(١) ان بعضهم قالوا بان أرض الصين دار إسلام فان المسلمين تولدوا في

الصين ونشؤا وتمكنوا على التدين والعمل بالشرائع فهي دار إسلام فاحكام دار الاسلام كهدم جواز بيع الخمر ووجوب العشر ونحو ذلك جارية فيها، وبمقتضى ما قالوا بكونها دار حرب فان المسلمين داخلون تحت الحكم والقضاة للكفار وليس لهم قاض ولا حاكم مستقل

(٢) ان مسامي الصين يدعون الامام والمؤذن والقراء الى بيوتهم لقراءة القرآن لاجل موتهم، وعاديتهم ان دعوا مثلاً عشرة قراء الى بيوتهم فقرأ كل ثلاثة أجزاء من القرآن معاً أو قرؤا كل جزء الى نصفه او اقل او اكثر باختيارهم فاطبقوا القرآن فان الداعي يخرج لهم انواع الطعام ويعطي كل واحد منهم أربعة دراهم او اقل او أكثر بعد الاكل وهذا دينهم. فقال بعض العلماء ان هذا مخالف للكتب الفقهية لا يجوز وغيروا هذه العادة ثم صار امرهم الى انهم ان قرؤا عن الغير لم يأكلوا ولم يقبلوا الهدايا وان اكلوا من طعام الداعي لم يقرؤا لكن نهض بعض اهل العلم والتوهم لمعارضتهم وهم الذين قراءة القرآن عند القبر منادى معاشهم ولم يرضوا بتغيير عادة السلف وأخذوا في القيل والقال، فالمرجو من كرمكم يا سيدي اعطاء الجواب الحسن القاطع للنزاع بينهم المفيد على مذهبنا الحنفي فانهم وقعوا في ورطة التفرق والشقاق بهذا السبب

(٣) ان بعض الناس اذا وضع خمره اوداد منه وفسد وضع خمره من الذهب او غيره في موضعه واذا فسد بعض خمر رصه بالذهب وسده به وأصلحه. هل هذا جائز ام لا؟ هل هو مانع لصحة الغسل ولا؟ هل وجود الضرورة شرط لجوار الوضع؟ وهل إخراج هذا الخمر من الوضعي بعد الموت واجب ام لا؟

(٤) ان بعض نساء المسلمين قطعن ذوائبهن لاقتناء النساء الا فرج والمشركات وبعضهن في الاسواق بغير قنع هل هذا حرام غليظ أم خفيف كيف حكمه على مذهبنا الحنفي؟

(٥) بعض مسامي الهند لم يتمذهبوا بمذهب من مذاهب الائمة الاربعة رضي الله عنهم وقالوا ان اهل المذاهب خالف بعضهم بعضاً بل خالف رأي بعض الائمة الحديث الشريف وهذا يؤدي الى التشاجر والتقاطع ونحن محمديون تقتدى بالقرآن

وبحمد المصطفى ﷺ ونعمل بالقرآن والحديث لا نتقدي بهذا ولا بذلك. هل رأيهم هذا صواب أم لا فالرجوا من كرمكم الفتوى واعطاء الجواب على التفصيل على مذهبنا الحنفى سراعا، جزاكم الله تعالى عنا خير الجزاء فانا كنا مضطرا في غيبة الجب (٦) ثم بقية المرام انهم تنازعوا في مسألة الهلال ودخول شهر رمضان وخروجه وقبول أخبار الآفاق بالرؤية وعدمه وتخالفوا، فالارشاد الارشاد فله دركم والسلام الداعي تلميذكم عثمان بن حسين بن نور الحق الحنفى الصيبي

( أجوبة المنار على ترتيب عدد باب التنازع )

(٢٧) دار الاسلام ودار الحرب

ان دار الاسلام هي البلاد التي تنفذ فيها شريعة الاسلام بالسيادة والحكم من قبل أولي الامر من المسلمين لا كل بلاد يمكن للمسلم فيها أن يصلي ويصوم فانا إن قلنا بهذا حكمنا بأن جميع ممالك أوربة وأميركة دار اسلام، إذ لا يمنع أحد فيها من صلاة ولا صيام، وان المسلمين يصلون الجمعة والعيد في باريس عاصمة فرنسا ولندن عاصمة الانكليز فهل هما من دار الاسلام؟ كلا. ولا كل بلاد فتحها المسلمون وان زال حكمهم منها دار اسلام، فانا إن قلنا بهذا نكون قد حكمنا بأن بلاد الاندلس وجنوب فرنسا دار اسلام. وانا ننقل هؤلاء المختلفين في هذه المسألة بعض أقوال فقهاء الحنفية الذين ينتمون الى مذهبهم:

قال في الكافي: ودار الاسلام عندكم ما يجري فيه حكم امام المسلمين من البلاد، ودار الحرب ما يجري فيه أمر رئيس الكفار من البلاد. وفي الزاهدي ان دار الاسلام ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه آمنين، ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين. ولا خلاف في انه يصير دار الحرب دار الاسلام باجراء بعض أحكام الاسلام فيها. وأما صيرورتها دار الحرب فعوذ بالله تعالى فعنده (١) بشروط (أحدها) اجراء أحكام الكفر اشتهاراً بأن يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين، ولا يحكم بحكم من الاسلام كما في الحرية (وثانيها) الاتصال بدار الحرب بحيث لا تكون بينها بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد

(١) يعني الامام أباحنيفة (رح)

منها ( وثالثها ) زوال الامان أي لم يبق مسلم ولا ذمي آمننا بأمان الاسلام ، ولم يبق الامان الذي كان للمسلم باسلامه ، والذي بعقد الذمة كما كان قبل استيلاء الكفرة ، وعندهما (١) لا يشترط الا الشرط الاول اهـ

هذا وان الصين لم تكن دولة اسلامية تابعة لخليفة من ائمة المسلمين ولا لسلطان من سلاطينهم تنفذ فيها أحكام شريعتهم ويكون مسلمو أهلها آمنين فيها باسلامهم وغير المسلمين آمنين بعقد الذمة مع أولي الامر من المسلمين فتكون دار اسلام ، فلا أدري من أين جاءت الشبهة لبعض متفقهة اخواننا من مسلميها بانها دار اسلام

فعم ان بعض فقهاء الحنفية تساعلوا في شروط ابقاء حكم دار الاسلام في البلاد التي تنفصل من سلطنة امام المسلمين بتغلب الكفار او البغاة عليها فلا يشترطون في صيرورتها دار حرب الشروط الثلاثة التي اشترطها امام المذهب الاعظم ، بل قال بعضهم انها تعد دار الاسلام والمسلمين ببقاء بعض احكام الاسلام فيها ولو حكما واحداً ( كما في العمادي وفتاوى عالم كبير وفتاوى قاضي خان وغيرها ) ولكنهم جعلوا هذا من قبيل الاحتياط كما في جامع الرموز ، والذي فهمه من الاحتياط انه يجب على أهل هذه البلاد أن يمدوها تابعة لحكومة خليفة الاسلام . ويجهلوا في إزالة ما عرض لهم فيها من العدوان ، كما فعلت بعض البلاد التي استولت عليها جيوش الدول الاوربية وأبطلوا فيها بعض أحكام الاسلام دون بعض . وهذا الاحتياط لا يمنع الامام في دار الاسلام والعدل من التصدي لاعادتها إلى حكمه ولو بالقتال عند الامكان ، ومن هذا القيسل ما ذكرناه من البحث في دار الاسلام الاصلية مما تغلب عليه أهل الحرب من الكفار وقتلنا بوجوب سعي المسلمين الى إعادة حكم الاسلام فيها ( راجع ص ٥٧٦ و ٥٨٠ من مجلد المنار ٣٠ )

ولكن هذا الاحتياط لا يأتي في بلاد الصين فهي دار كفر وحرب من الاصل فيباح لأهلها المسلمين في مذهبهم الحنفي أكل أموال غير المسلمين فيها بالعمود المعروفة فيها كالربا وغيره وبكل وسيلة من وسائل التعامل والتراضي أو ما عدا القدر والخيانة

(١) يعني الامام أبا يوسف والامام محمد بن الحسن

فان الاسلام لا يبيح هذه الذيلة . ولا ينبغي لمسلم أن يبيع فيها الخير لشاربيها بفتح حانة لها ، لان هذا إعانة على الفحشاء والمنكر والشرور ، ولكن له أن يأخذ ممن الخمر في دين له ، وكذا الخمر نفسها ويبيعها لهم لا للمسلمين . ولهذا الباب فروع كثيرة لا محل لذكر شيء منها هنا

ولكنني أريد على هذا الجواب تنبيه قرائه من علماء مسلمي الصين وعقلائهم ما أعتقده من أنهم لو أقاموا دينهم كما يجب ، ونموا ثروتهم بالطرق العصرية المباحة في مذهبهم ، ونشروا المعارف الاسلامية والاقتصادية بينهم ، وعنوا مع ذلك بنشر دعوة الاسلام في الصين كما معنى دعاة النصرانية لقلب الاسلام في الصين جميع الاديان ، وصار دولة اسلامية عزيزة السطان ، بأذخه البنيان ، قوية الاركان . وقد كان كثير من ساسة أوربة وعلمائها في القرن الماضي وأوائل هذا القرن يحسبون لهذا الامر كل حساب . وقد صرح بعضهم ونقلنا بعض أقوالهم في مجلدات المنارة الاولى وأولها ما نشرناه في المجلد الاول بتاريخ ربيع الآخر سنة ١٣١٦ وسنعيد نشره كله أو بعضه في جزء آخر ليعتبر مسلمو الصين بتقصيرهم

(٢٨) قراءة القرآن للموتى وأخذ الاجرة عليها

قراءة القرآن عبادة كالدماء والذكر لا يجوز أخذ أجره عليها بوجه من الوجوه . واذا كان فقهاء الحنفية ممنوا أخذ الاجرة على تعليم القرآن لانه عبادة فنع أخذها على قراءته أولى بالخطر ، لان للاخذ على التعليم وجهاً وقد قال الجمهور بجوازه . وقد بينا هذه المسألة في الفتوى العاشرة من فتاوى مجلد المنارة الثلاثين (ص ١٠٨) وأما أصل مسألة القراءة على الموتى فقد فصلنا القول فيها في ١٦ صفحة من جزء التفسير الثامن (صفحة ٢٥٥ — ٢٧٠) وبيننا ان التحقيق ان قراءة القرآن للموتى بدعة غير جائزة وذكرنا أدلة مجوزها مع بيان ضعفها فليراجعها السائل ولكن هنا مسألة أخرى وهي أن قراءة القرآن في البيوت من الامور التي تقوي ايمان اهل البيت وتزيد أنس أرواحهم وشرح صدورهم بالاسلام سواء فهموا القرآن أو لم يفهموه ، فان سماعهم له مع اعتقادهم انه كلام الله تعالى يؤثر في قلوبهم بقدر ايمانهم ، وفائدة من يفهم منهم تكون أعظم . وقد جرت عادة



الموسرين في بلاد مصر أن يجعلوا في كل بيت من بيوتهم حافظاً من حفاظ القرآن يتلوه في ليالي رمضان من بعد صلاة العشاء والتراويح الى وقت السجود ، ومنهم من يقرأ القرآن في داره كل يوم ، ويعطون هؤلاء القراء شيئاً معيناً في الشهر من باب الهدية والتبرع ، لا الاجرة التي تثبت بالتعاقد ، وقد فرقت الشريعة بين التعاقد والتبرع الاختياري فثبت في الاحاديث الصحاح استحباب قضاء الدين بزيادة وفضل عن أصله ، وأخذ بهذا من لا يبيع التعاقد على هذه الزيادة بل بعدها من الربا ، والمتفق من هؤلاء القراء بسبب أخذ ما يعطاه من هذا الباب ، وكذلك المعطي له بعد ذلك قرابة من باب الصدقة لا الاجرة على التلاوة . وقد ذكرت هذه المسألة في الفتوى العشرة من المجلد الماضي التي أشرت إليها آنفاً ، وقلت فيها : فإذا قصد القارئ ذلك (أي فائدة سامعين للقرآن) مع التعمد والاتعاظ بنفسه أرجو أن يباح له اخذ ما يعطى في كل شهر وهو يكون بغير عقد ، وهو غير خسيس يخل بقدر حافظ القرآن ، ولعل أكثر الاغنياء لا يسمعون القرآن إلا بهذه الوسيلة ، وهو هجر القرآن ونأهيك به من مصيبة فالذي أراه ان يجمع إخواننا المختلفون في هذه المسألة في بلاد الصين ويتذاكروا فيها كتبناه لعلمهم يتفقون على أن يكرموا قراء القرآن بشيء من المال يدفعه لهم الموسرون في كل شهر ، ويرغبون اليهم ان يختلفوا إلى بيوتهم في اوقات معينة لتلاوة القرآن فيها ، وأن يكون من هذه الاوقات ما يحدث فيه المصائب لتعزية أهلها وصرفهم عن البكاء بسماع القرآن ، على ان لا يعطوهم شيئاً في هذا الوقت بنفسه كالسابق وأما اكل الطعام في هذه البيوت فيحسن ان يكون في الاوقات التي يأكل فيها غيرهم من الاصدقاء او الفقراء وان لا يقرأوا فيها

(٢٩) الاضرار الصناعية وإصلاح الطبيعة بالحشو والذهب

صرح بعض الفقهاء في كتب الخلاف بجواز ما ذكر في السؤال كله وباتخاذ من جدد أنفاه من ذهب وقد أمر به النبي بعض أصحابه . رواه الترمذي وهو حديث حسن ، والسن والضرر أولى بالجواز ولم يذكرها فيها خلافاً ، قل النووي في المجموع : وقول المصنف إن اضطر إلى الذهب جاز استعماله فمتفق عليه . قال أصحابنا فيباح له الانف والسن من الذهب ومن الفضة وكذا شدالسن العلية بذهب وفضة

جائز ويباح أيضا الأئمة منها الخ ولم يذكر فيه خلافا للمذاهب كعادته. والاصل في التداوي وإزالة الضرر والفساد الاباحة بمعناها الأعم المقابل للحظر، فيدخل فيها الواجب، والتداوي وإزالة الآلام العارضة والآفات المفسدة الاعضاء بما هو معروف بحرب واجب. والتحقيق ان الحرام لا يثبت إلا بنص قطعي من الشارع كما صرح به الامام ابو يوسف نقلا عن مشايخه وعن السلف الصالح وهو رواية عن الامام احمد، وصرح شيخ الاسلام ابن تيمية من كبار حفاظ الحديث والآثار ان السلف لم يكونوا يحرمون شيئا إلا بدليل قطعي كما بينا ذلك في المجلدات الثلاثين من المنار وقد اختلف الأئمة في استعمال الذهب والفضة ولم يصح النهي عن النبي ﷺ إلا عن الاكل والشرب في أوانيها وعن خاتم الذهب وإن صح من بعض الصحابة (رض) لبسه، وكذا لبس الذهب إلا مقطعا وبهذا يقول فقهاء الحديث المستقلون. ومذهب الشافعي القديم ان النهي عنهما للكرهية. قال القرطبي: وشئت طائفة فأباحتهما مطلقا ونقله عنه الحافظ ابن حجر في شرح البخاري. وأما جمهور فقهاء المذاهب فيحرمون جميع أنواع الاستعمال إلا ماورد النص به كخاتم الفضة والفضة في الاناء على تفصيل معروف، أما الاكل في صحافهما والشرب من آنيتهما فبالنص وأما ما في معناه من الاستعمال فبالقياس، على انهم يختلفون في علة التحريم. ويرد عليهم من لا يثبت من القياس إلا النصوص على عاتق أو المعلومة علته بالقطع كالاسكار في الخمر. ويرد عليهم أهل الحديث بقوله ﷺ «وحرّم أشياء فلا تنهكوها» وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تأولوا عنها» وهو من حديث رواه الدارقطني وحسنه النووي في الأربعين. وروى معناه البزار والحاكم وصححه وغيرهما

ويستثنى من المحرم ولو بالنص ما احتيج اليه لدفع ضرر، وقد صح في الحديث الاذن لبس الحرير لدفع ضرر القمل ومثله ما هو مثله في الضرر، وما هو أشد بالاولى ومنه مداواة الاضرار وحفظها من السقوط بتلييسها بالذهب وهو ليس لبسا ولا زينة. وينبغي نزع الاضرار الصناعية عند غسل الجنابة ليعم الماء الفم كله بالمضمضة وواجبة فيه عند الحنفية وسنة عند الجمهور. ولكن لا يجب نزع لباس الضرس

لللبس بالذهب ولا من الميت لما فيه من الشقة بل يتعذر نزعه على غير الطبيب .  
ويزال من الميت كل شيء صناعي زائد لا يترتب على نزعه منه تشويه شيء من جسمه  
(٣٠) تفريح النساء بالتبرج وقص الشعر الخ

ان ما ذكره عن النساء فيه مخالفة لأحكام الشرع الاسلامي من عدة  
وجوه ومفاسده تختلف باختلاف احوال البلاد العامة والاعتصام بالدين والتماوان  
به وغلاظ التحريم وخفته ، شرطان بدرجة ما في العمل من الفساد ، فنه انه من  
ذرائع الزنا ومسهلاته ، ومن أسباب ترك الصلاة ، ومن أسباب قلة إقبال الرجال  
على الزواج الشرعي لهدم الثقة بعفة النساء الحافظة للنسل . ومن مفاسده الاجتماعية  
السياسية التي يفضل عنها أكثر الناس أنه مقطع لروابط الامة مضعف لتماسكها  
ووحدةها ، ومعد لها تقبول عادات الكفار الذي قد ينهي بقبول الدخول في دينهم  
ومن الثابت بالاختبار أن ارتكاب الصغار يجري على الكبار ، وأن الاستهانة  
بالكبار يفضي إلى الكفر كما قال بعض السلف : العاصي يريد الكفر . ومن المجمع  
عليه أن استحلال مخالفة التقليم من الاوامر والنواهي الالهية كفر وردة عن الاسلام .  
فيعلم من هذا أن بعض ما ذكر عن النساء مكروه وبعضه محرم خفيف أو غليظ  
وبعضه يخشى أن يكون كفراً أو يفضي إلى الكفر باستحلال مخالفة الأمر والنهي  
(٣١) المذهب وأهل الحديث في الهند

إذا أردتم أن تعرفوا الحق في هذه المسألة بأدلتها الشرعية التي جرى عليها  
الائمة الاربعة وغيرهم رضي الله عنهم فطالعوا ما أرسلناه اليكم من كتاب الوحدة  
الاسلامية مع مقالات المصلح والمقلد ورسالة (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد  
والتقليد) لأحد علماء الحنفية ، إذ لا يمكن تفصيل القول في ذلك في فتوى مختصرة  
مستعجلة ، وقد سبق لنا بسطه في المنار فأعاده تكرر لا حاجة اليه . ومنه تعلمون أن  
أهل الحديث في الهند وغيرها على صواب وانهم هم أولى باتباع الائمة الاربعة وغيرهم  
من أئمة السلف الذين صرحوا بتحريم تقليدهم وتقليد غيرهم ووجوب اتباع  
الكتاب والسنة دون ما خالفها . فإن بقي عندكم شبهة في المسألة بعد معالمة ما ذكرنا  
فاكتبوا إلينا به لنجيبكم عنه بما يدفع الشبهة وبجلي الحجة إن شاء الله تعالى



## (٣٢) مسألة هلال رمضان

ان الشارع ناط مسألة رمضان وغيره برؤية الهلال بالاعين كما ناط موافقة الصلاة بامور مشهودة بالحس حتى لا يختلف المسلمون ولا يكونوا محتاجين في موافقة دينهم إلى الرؤساء والعلماء. وامن المسلمين ضيقوا على أنفسهم باختلافهم في الكتاب الذي سد أبواب الخلاف في الدين وزادته السنة بيانا بانعمل وقد نهوا أن يشددوا على أنفسهم كما فعل بنو اسرائيل والنصارى من قبلهم

قال عليه السلام « صوموا رؤيته وأفطاروا لرؤيته فان غم عليكم فأكثروا شعبان ثلاثين يوما » وهو متفق عليه ومشهور يذكره فقهاء جميع المذاهب في كتبهم وخطباء المنابر في خطبهم، ولكن المسلمين قلما يعملون به كما يجب، فاذا استهل جماعة من أهل البلد بعد غروب الشمس من اليوم التاسع والعشرين من شعبان ولم يروا الهلال ولم يكن هنالك مانع من رؤيته كسحاب أو قتر وجب عليهم إكمال عدة شعبان ثلاثين يوما وليس لهم أن يقبلوا قول مخبر برؤيته، وأما إن كان هنالك مانع من الرؤية وشهد غيرهم بأنه رآه وجب أن يقبلوا شهادته . وفي المسألة فروع كثيرة يبنى بعضها على اختلاف الفقهاء في اعتبار اختلاف المطالع وعدمه ، فينبغي للسائل أن يبين لنا بالتفصيل اختلاف أهل بلده في المسألة وما يستدل به كل فريق لعلنا نوفق إلى إقتائهم بما يرفع الخلاف والله الموفق

## ( تلبس الجن بالانس )

( من ٢٣ ) من صاحب الامضاء في المحمودية ( بحيرة )

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضل والفضيلة الاستاذ الجليل السيد محمد رشيد رضا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) فاني أرفع لسيادتكم ما يأتي

كيف يتلبس الجن بالانس؟ وهل يجوز ذلك؟ فأرجو من فضيادتكم الجواب

على ذلك مع الدلائل والحضرتكم الشكر عبد العزيز الصاوي الخولي

( ج ) لم نفهم مراد السائل من قوله تلبس الجن بالانس ؟ : هل هو دخول